

بعد التقدّم فاسباب ملققة بالهلل وأما في حكم السبب وهو
سابق اعترض بينه وبين الحكم نعل مختار غير منسوب اليه
كحل قيد العسد. وفتح يقضي واصطبر **وأما** شرط سبب الحكم
كما قال شرطين علق بهما الحكم وأما عدايته وهو ما يظهر بتحقيق
نفس العلة مع خفاؤها ووصفها معها كالولادة للنسب
عند صحته اثبتناه بشهادة القابلة مطلقا الامام شرط محض
فلا يثبت الا بغيره كما عده وكالا حصان للبرجم فلا يضمن شهوده
اذا رجعوا مطلقا وأما العداية فابعدت الحكم به بلا تعلق
وجوب وجوده وعلى ما محض كالنكبير ومضان في انت طالع
قيل رمضان بشهره وأما بمعنى الشرط كما مر وأما بمعنى العلة مجازا
كالعدل الحقيقية والشرط الحقيقي **الركن الثاني** في الحاكم الحاكم
بالمحسن والقيح بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب
وهو الشرع عند الاشاعة والعقد التي فرم الخطاب لقوله تعالى
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا قلنا لو سلم اراوة التعذيب
الاخرون فغيبه لا يثاني استحقاقه وايضا لولاه لما تخلفا كما
في الكذب انفاذا والصدق اصلا قلنا لو تم فلا يبعد السب
الكل والعقد عند المعتدلة والشرع مبين في البعض لان حسن
الاحسان وفتح الهدوان لا ينكره عاقل قلنا لا بالمنافع فيه
لان من استولى في غرضه الصدق والكذب ومن تدرى الانفاذ
والهلاك يختار الصدق والانفاذ وهو ما هو اللبس منها
عقل قلنا بل يكون الاقول اصله والثاني اليق بقرته بالنسبة

ولادة لولاه

ولادة لولاه لكان التكليف شرعا فاذم انما الرسل واجب باث
مشرك الزام وان الوجوب لا يتوقف على العلم به وهذا لا يرفع
لزم الام لا تخام ولادة لولاه لزم ان لا يقع منه تخلف شي قبل السمع فليزم
جواز كذبه واظهار العجوبة على يد الكاذب فلا يقع بعده ايضا للدور
وان يقع الكفر من التمكن منه ومن العلم بحاله قبل السمع واجب
بانا لائم الاستماع العقلي وان جزئنا بعد جمادى لولاه فليست لائمة
للشعير عقلا بلوا لولاه لائمة وان التنازع فيه قبل الشرح ثم و
غيره لا يضر ونقول شئ منها لم يبعد الحكاية والمختار ان الحاكم في الحكم يجمع
الشرع لان العقل التي عاجزة ولا ينكث عن الرهوى وان حريتها في البعض
فهي غير معتبره كقولنا لا اعتبار فلا يتكلف بالايان الصبي العاقل ولا يمين
لم يبلغه الدعوة قبل زمان اركان التجربة فلا تتردد من حقيقة عاقلة
لم تصف تحت مسلم بين مسلمين ولا تميز ذلك الاعتدال فيعتبر
الايان صبي عاقل وكفره اذا اعتقد وحصف اوله وترتد من حقيقة وصفت
فتبين من زورها وهذا هو المحل لقول الامام لا عذر لاحد في الجهر بالحق
القيام الا فان والانعس ويعذر في الشرع الى قيام الحجية وكان الامر
قوله تعالى ولم نعزكم ما يتذكر فيه من تذكره وجاءكم التنبيه **الركن الثالث**
في المحكوم به وهو أربعة حقوق الله تعالى فالصحة والعبادة فالصحة كبدل
الغان المشافحة وما اجتماعها فيه والاول غالب كحجر القذف والعكس
كما القصاص وحقوق الله تعالى ثمانية عبادات فالصحة كالايمان
وضرعه وفيها اصول وضروعه وزوايد والايمان اصله التصديق
والاحقة الاقرار وزوايد الاعمال والفرع اصلها الصلوة والاحقة

Copyrighted material University